

# المحاضرة الأولى : مدخل لمالية المؤسسة

محتويات المحاضرة :

1. مفهوم المؤسسة.
2. الوظيفة المالية في المؤسسة.
3. البيئة المالية للمؤسسة.
4. الأهداف الأساسية للوظيفة المالية في المؤسسة.
5. الفرق بين المالية العامة و مالية المؤسسة.

## 1. مفهوم المؤسسة :

تعتبر المؤسسة عصب الحياة الاقتصادية و الخلية الأساسية المكونة لبنية الاقتصاد الوطني، فهي مصدر الثروة الإجمالية للمجتمع، و هي مصدر مداخيل الأفراد و الدولة و المؤسسات و تمثل منتجاتها (سلع أو خدمات) المكون الرئيسي الذي تقوم عليه الأسواق.

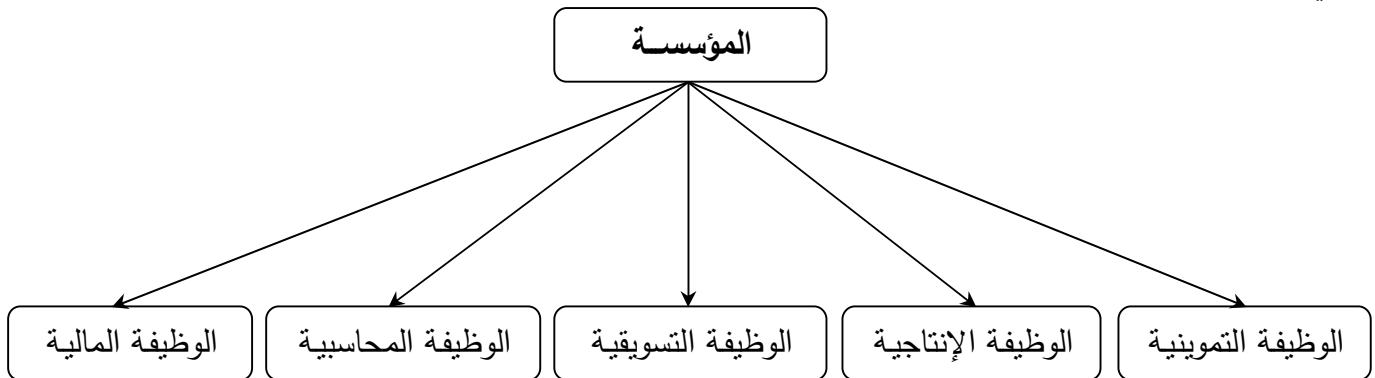
### 1.1. تعريف المؤسسة :

هناك عدة تعاريف للمؤسسة و ذلك راجع إلى التطور الذي شهدته المؤسسة و كذا إلى اختلاف إيديولوجيات المفكرين و الاقتصاديين، إلا أنه يمكننا إعطاء تعريف شامل للمؤسسة و هو أن : " المؤسسة هي مجموعة من الوسائل البشرية و المادية و التي تعمل في شكل وظائف متناسقة قصد تحقيق مجموعة من الأهداف ".

### 2.1. الوظائف المختلفة في المؤسسة :

تتكون المؤسسة في نظامها الداخلي من مجموعة من الوظائف المختلفة و التي يمكن توضيحها في الشكل

التالي :



الشكل رقم (01) : الوظائف المختلفة في المؤسسة

يتضح لنا من خلال الشكل السابق أن المؤسسة تحتوي على مجموعة من الوظائف الداخلية، و قد تختلف هذه الوظائف باختلاف نوعية نشاط المؤسسات، فالوظيفة التموينية تهتم بكيفية الحصول على المواد الأولية و وسائل الإنتاج بالجودة العالية و بأقل التكاليف، بينما تهتم الوظيفة الإنتاجية بتحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة، و تهتم الوظيفة التسويقية بطرق ترويج المنتج و توزيعه، في حين تقوم الوظيفة المحاسبية بتسجيل و تقييد كل عمليات التبادل من بيع و شراء، أما الوظيفة المالية التي نحن بصدد دراستها بصفة معمقة فهي تهتم بكيفيات الحصول على الاحتياجات المالية و كيفيات استخدامها بطريقة مثلى.

## 2. الوظيفة المالية في المؤسسة :

### 1.2. تعريف الوظيفة المالية :

الوظيفة المالية هي مجموعة الأنشطة و المهام التي تقوم بها مصالح و أقسام داخل المؤسسة و التي تهدف إلى إدارة التدفقات المالية و البحث عن الموارد المالية الضرورية و الاستخدام الأمثل لتلك الموارد.

كما تتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المديرون الماليون من وضع خطط للتمويل و الحصول على موارد مالية و من ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة، و لتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي الذي يعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات و الإجراءات من طرف المديرين، و قاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية و توجيهها نحو المسار المخطط له.

### 2.2. أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة :

يتميز القرار الإداري مهما كان شكله و أيا كان متخذه بأن له تأثيرات مالية، و عليه فإن أي قرار يتخذ داخل المؤسسة لابد من إجراء دراسة مالية سابقة لعملية اتخاذ القرار، و ذلك من أجل الإحاطة بكل الظروف و النتائج المحتمل وقوعها بعد تنفيذ هذا القرار.

و تتضمن الوظيفة المالية مجموعة من الوظائف المرتبطة بكل من التمويل و متابعة المحاسبة بأنواعها العامة و التحليلية، قرارات الاستثمار، الإحصاءات و المؤشرات المالية و المراقبة الداخلية و تسيير السيولة و تسيير المخاطر المالية الخارجية و الداخلية.

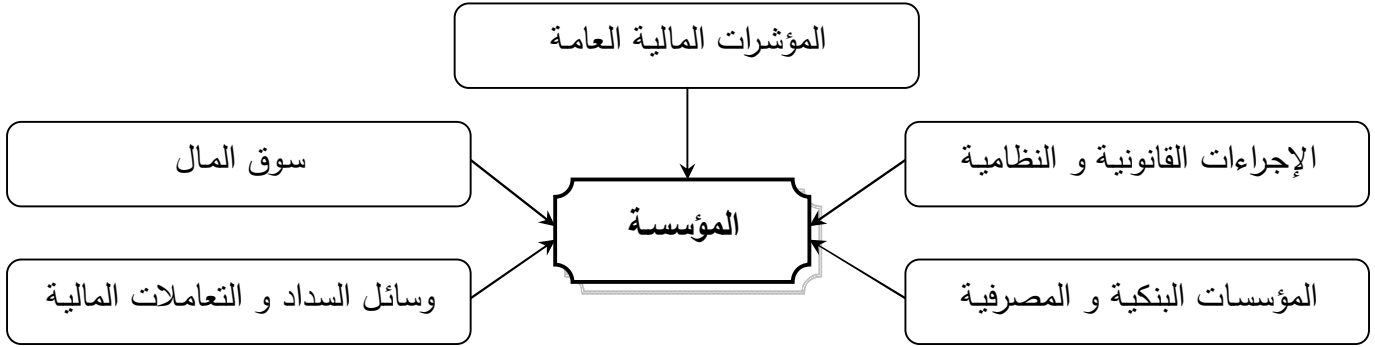
و تتجلى أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة من خلال :

- ضمان التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة خاصة بالقروض.
- وضع أسس التخطيط المالي و الموازنات التقديرية.
- مراقبة التدفقات النقدية و تسييرها بما يتوافق مع قواعد التوازن المالي.
- مساعدة المديرين في الإدارة العليا على وضع الخطط طويلة الأجل و بناء سياسة مالية تمكن من تنفيذ هذه الخطط و وضع سياسة توزيع الأرباح و السياسة المالية.

تحيط بالمؤسسة العديد من العناصر و المؤثرات المالية، حيث تلعب هذه العناصر أدورا هامة في حياة المؤسسة، فقد تكون السبب في نموها و ازدهارها كما قد تكون السبب في تدهورها و اندثارها.

تعرف هذه العناصر و المؤثرات بعناصر البيئة المالية للمؤسسة، و التي يمكننا توضيح أهمها في الشكل

التالي :



**الشكل رقم (02) : عناصر البيئة المالية للمؤسسة**

### 1.3. وسائل السداد و التعاملات المالية :

يفرض المحيط على المؤسسة طرق محددة للتعاملات المالية بين مختلف الوسطاء، و تتمثل في وسائل الدفع و الائتمان و تعرف على أنها تلك الوثائق الرسمية التي تثبت الحقوق المالية بين طرفين و منها الأسهم و السندات.

### 2.3. سوق المال :

يقوم سوق المال بدور هام في الحياة المالية للمؤسسة حيث تنشأ بينهما عدة تعاملات مالية، فسوق المال يعتبر مصدر أساسي للرفع في رأس المال و معيار هام لتحديد من خلاله القيمة السوقية، كما يعتبر مصدر هام للمعلومات و المؤثرات المتعلقة بالمحيط الذي تنشط فيه المؤسسة.

### 3.3. الإجراءات القانونية و التنظيمية :

يخضع النشاط المالي للمؤسسة لإطار قانوني تضطر المؤسسة للتعامل معه، و يتضمن هذا الإطار مختلف القواعد و الإجراءات التي تضبط التعاملات المالية للمؤسسة مع مختلف الأطراف و منها الإجراءات المنظمةة لإنشاء المؤسسات و تصنيفاتها، القواعد المنظمة للائتمان و الإجراءات المتعلقة بالجباية.

### 4.3. المؤثرات المالية العامة :

و تتمثل هذه المؤثرات في أسعار الفائدة، أسعار الصرف، معدلات الاقتطاعات المالية... الخ، و التي تؤثر على النشاط المالي للمؤسسة.

### 5.3. المؤسسات البنكية و المصرفية :

تعمل المؤسسات البنكية و المصرفية على تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة عن طريق القروض، و بالتالي فهي تتحكم في قرار قبول أو رفض طلبات المؤسسات للقروض و هذا ما يؤثر على النشاط المالي للمؤسسة.

### 4. الأهداف الأساسية للوظيفة المالية في المؤسسة :

تهدف الوظيفة المالية في المؤسسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكننا ذكر أهمها فيما يلي :

- تعظيم ربحية المؤسسة.
- المحافظة على مستوى الأداء المالي.
- التحكم في المخاطر المالية و محاولة التنبؤ بها.
- المحافظة على مستوى اليسر المالي.

### 5. الفرق بين المالية العامة و مالية المؤسسة :

الفرق بين المالية العامة و مالية المؤسسة هو أن الأولى تهتم بمصادر تمويل الدولة و كذا استخدامات الأموال و نقول عن طرفي ميزانية الدولة إيرادات/نفقات، بينما تهتم مالية المؤسسة بمصادر تمويل المؤسسة و طرق استثمار الأموال و نقول عن طرفي ميزانية المؤسسة أصول/خصوم.

## المحاضرة الثانية : التحليل المالي

محتويات المحاضرة :

1. مفهوم التحليل المالي.
2. الميزانية.
3. التحول من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.
4. الميزانية المالية المختصرة.

### 1. مفهوم التحليل المالي :

يعتبر التحليل المالي وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي و هي الفترة التي تميزت بالأزمة الاقتصادية العالمية (1929 - 1933) أو ما يعرف بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، و هي الظروف التي أدت إلى الكشف عن بعض عمليات الغش و الخداع التي مارستها بعض الشركات و ذلك ما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمساهمين و المقرضين على حد سواء، و هو الأمر الذي نتج عنه إجبار الشركات على نشر معلوماتها المالية متى اقتضت الضرورة قصد تحليلها و تشخيصها، و منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا و التحليل المالي يعرف تطوراً و توسعاً و تزداد أهميته يوماً بعد يوم.

#### 1.1. تعريف التحليل المالي :

التحليل المالي هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، قصد الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات في فترات زمنية مختلفة، و تشخيص لأية مشكلة مالية موجودة أو محتملة الوجود<sup>1</sup>.

#### 2.1. يُستعمل التحليل المالي :

يستعمل التحليل المالي من عدة أطراف، من داخل المؤسسة و من خارجها، و نقصد بالأطراف الداخلية مديري المصالح المالية و المسيرين الماليين، أما الأطراف الخارجية فتتمثل في المصرفيين و مصلحة الضرائب و الجهات الوصية و كذا رجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة.

1 . مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 279.

### 3.1. نتائج التحليل المالي :

- ✓ إعطاء حكم على التسيير المالي في المؤسسة (خلال الفترة المحللة).
- ✓ الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية.
- ✓ التحقق من المركز المالي للمؤسسة.
- ✓ التنبؤ بالأخطار المالية.
- ✓ اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل.
- ✓ توفير معلومات مالية تساعد في عمليات اتخاذ القرارات.
- ✓ مقارنة الوضعية المالية العامة للمؤسسة مع مؤسسات أخرى قصد تصحيح الانحرافات.

### 2. الميزانية :

تعتبر الميزانية أحد العناصر الضرورية في عملية التحليل المالي و ذلك لاحتوائها على المعلومات و البيانات المحاسبية و المالية الضرورية لعمليتي التحليل و التشخيص.

#### 1.2. تعريف الميزانية :

الميزانية هي عملية جرد لعناصر الأصول و الخصوم تقوم بها المؤسسة في فترة زمنية معينة قصد تحديد وضعيتها و ذمتها المالية.

كما تعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية الذمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين<sup>1</sup>.

#### 2.2. الميزانية المحاسبية :

الميزانية المحاسبية هي عملية جرد لما تملكه المؤسسة من أصول و ما عليها من خصوم خلال فترة زمنية معينة، في شكل جدول يراعى فيه ترتيب العناصر وفق المخطط الوطني المحاسبي (PCN).

و الجدول التالي يبين الشكل المبسط للميزانية المحاسبية :

الأصول	الخصوم
2. الاستثمارات	1. الأموال الخاصة
3. المخزونات	5. الديون
4. الحقوق	
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

#### الجدول رقم (01) : الميزانية المحاسبية

1 . حواس صلاح، المحاسبة العامة، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2006، ص 08.

### 3.2. الميزانية المالية :

الميزانية المالية هي عملية جرد لما تملكه المؤسسة من أصول و ما عليها من خصوم خلال فترة زمنية معينة، في شكل جدول يراعى فيه ترتيب عناصر الأصول وفق درجة السيولة و ترتيب عناصر الخصوم وفق درجة الاستحقاق، إضافة إلى مراعاة مبدأ السنوية، و نتحصل على الميزانية المالية بعد عمليات تحويل تقوم بها على الميزانية المحاسبية.

و الجدول التالي يبين الشكل المبسط للميزانية المالية :

الأصول	الخصوم
أصول ثابتة	أموال خاصة
مخزونات	ديون طويلة الأجل
حقوق	ديون قصيرة الأجل
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

### الجدول رقم (02) : الميزانية المالية

### 3. التحول من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية :

إن الميزانية المحاسبية تعتمد في ترتيب عناصرها على المخطط الوطني المحاسبي و هذا يخدم أهداف محاسبية كتحديد النتائج مثلا، إلا أنها لا تخدم الأهداف المالية التي نطمح لتحقيقها من خلال التحليل المالي، و لذلك وجب علينا تحويلها إلى ميزانية مالية.

### 1.3. تحويل الأصول :

يستعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول المبدئين الأساسيين : مبدأ السيولة و مبدأ السنوية، و بذلك تنقسم عناصر الأصول إلى قسمين : أصول ثابتة و أصول متداولة.

**1.1.3. الأصول الثابتة :** و هي تشمل قسمين: الاستثمارات و قيم أخرى لأكثر من سنة، و في كلا الجزئين نجد ترتيب العناصر يخضع لدرجة السيولة المتزايدة حيث تكون القيم المعنوية و المادية ذات أطول مدة في أعلى الميزانية تليها الآلات و المعدات ثم القيم الثابتة الأخرى و التي تشمل :

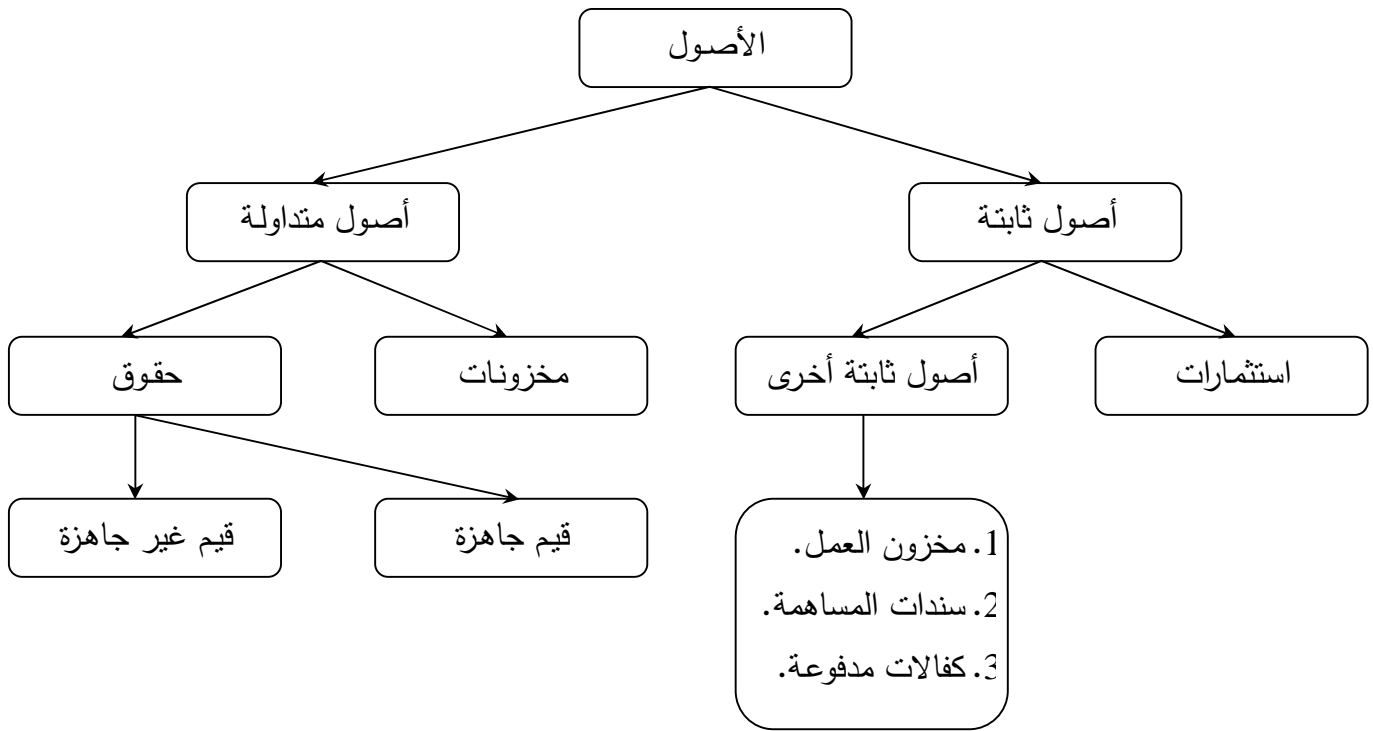
- **المخزون الدائم (مخزون العمل) :** و هو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي، و يمكن أن يشمل هذا المخزون البضاعة، مواد و لوازم، منتجات نصف مصنعة...الخ.
- **سندات المساهمة :** حسب طبيعة هذا العنصر الذي يعبر عن مساهمة المؤسسة في رأسمال مؤسسة أو مؤسسات أخرى، فإنه يبقى لدى الغير لمدة تزيد عن السنة (في الحالة العادية).
- **الكفالات المدفوعة :** يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية و تبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات.

### 2.1.3. الأصول المتداولة : و هي الأصول التي تبقى في المؤسسة لأقل من سنة واحدة (دورة استغلال)، و تتمثل

في :

- **المخزونات** : تأخذ المخزونات أول مركز من الأصول المتداولة نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة و هي تزيد عن مدة الحقوق التي تأتي بعدها.
- **الحقوق** : و هي مجموع العناصر أو القيم التي تنتج من تعامل المؤسسة مع الغير بحيث تكون حق لها عند الغير أو عندها، و تنقسم إلى قسمين: قيم غير جاهزة (زبائن، سندات المساهمة، تسبيقات للغير... الخ) و قيم جاهزة (البنك و الصندوق).

و يمكن للشكل التالي أن يوضح تقسيم عناصر الأصول :



**الشكل رقم (03) : تقسيم عناصر الأصول في الميزانية المالية**



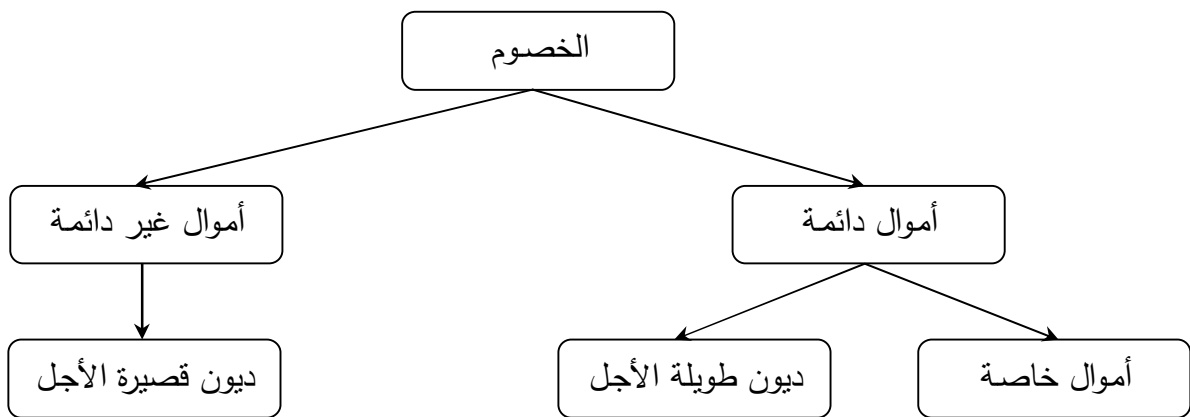
### 2.3. تحويل الخصوم :

يستعمل في عملية الفصل بين عناصر الخصوم المبدأين الأساسيين : مبدأ الاستحقاق و مبدأ السنوية، و بذلك تنقسم عناصر الخصوم إلى قسمين : الأموال الدائمة و الديون القصيرة الأجل.

1.2.3. الأموال الدائمة : و تنقسم بدورها إلى قسمين : الأموال الخاصة و الديون طويلة الأجل.

2.2.3. الديون القصيرة الأجل : و تشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، و تتمثل في الموردين، الضرائب الواجبة الدفع، التسبيقات، و جزء النتيجة الموزعة على العمال و الشركاء، ...الخ.

و يمكن للشكل التالي أن يوضح تقسيم عناصر الخصوم :



**الشكل رقم (04) : تقسيم عناصر الخصوم في الميزانية المالية**

### 3.3. ملاحظات :

يمكن أن نستنتج عدة ملاحظات حول عملية تحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية تتعلق بـ :

- ✓ **المصاريف الإعدادية** : نظرا لطبيعتها كأعباء و ليست كموجودات مادية أو معنوية فإنها لا تعبر عن قيمة مالية حقيقية، لذا فهي لا تظهر في القيم الحقيقية للميزانية المالية.
- ✓ **الديون المشكوك فيها** : تصبح محتملة الانخفاض بمقدار عدم تسديدها المحتمل و لهذا فتوضع لها مؤونة بمقدار عدم التسديد، و تبقى في الأصول المتداولة إلا إذا كان هناك إشارة إلى ما يخالف ذلك.
- ✓ **المؤونات على الأعباء و الخسائر** : قد تكون ديون قصيرة الأجل أو ديون طويلة الأجل أو بدون مبرر و في هذه الحالة تخضع للضريبة و الباقي يضم إلى الاحتياطات.
- ✓ **ديون الاستثمار** : تعتبر ديون طويلة الأجل، إلا إذا تمت الإشارة إلى وجود جزء منها يسدد خلال أقل من سنة فيضم إلى الديون القصيرة الأجل.

✓ **النتيجة السنوية** : بعد إخضاعها للضريبة، فإن مبلغ الضريبة يتم تسديده خلال شهور و هذا يعني أنها ديون قصيرة الأجل، أما باقي النتيجة الصافية فجزء منها يوزع على العمال و الشركاء و يعتبر كديون قصيرة الأجل أيضا، و الجزء الآخر يبقى ملك للمؤسسة و يضم إلى الاحتياطات

#### 4. الميزانية المالية المختصرة :

هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية و المرتبة وفق درجة السيولة بالنسبة للأصول و وفق درجة الاستحقاق بالنسبة للخصوم، و تستعمل الميزانية المالية المختصرة لتسهيل عملية التحليل. و يمكن تمثيل الميزانية المالية المختصرة بيانيا من خلال حساب النسب المئوية لمختلف المبالغ الرئيسية في الأصول و الخصوم و تمثيلها في شكل مستطيل أو مربع أو دائرة.

## المحاضرة الثالثة : أدوات التحليل المالي (التحليل بواسطة التوازنات المالية)

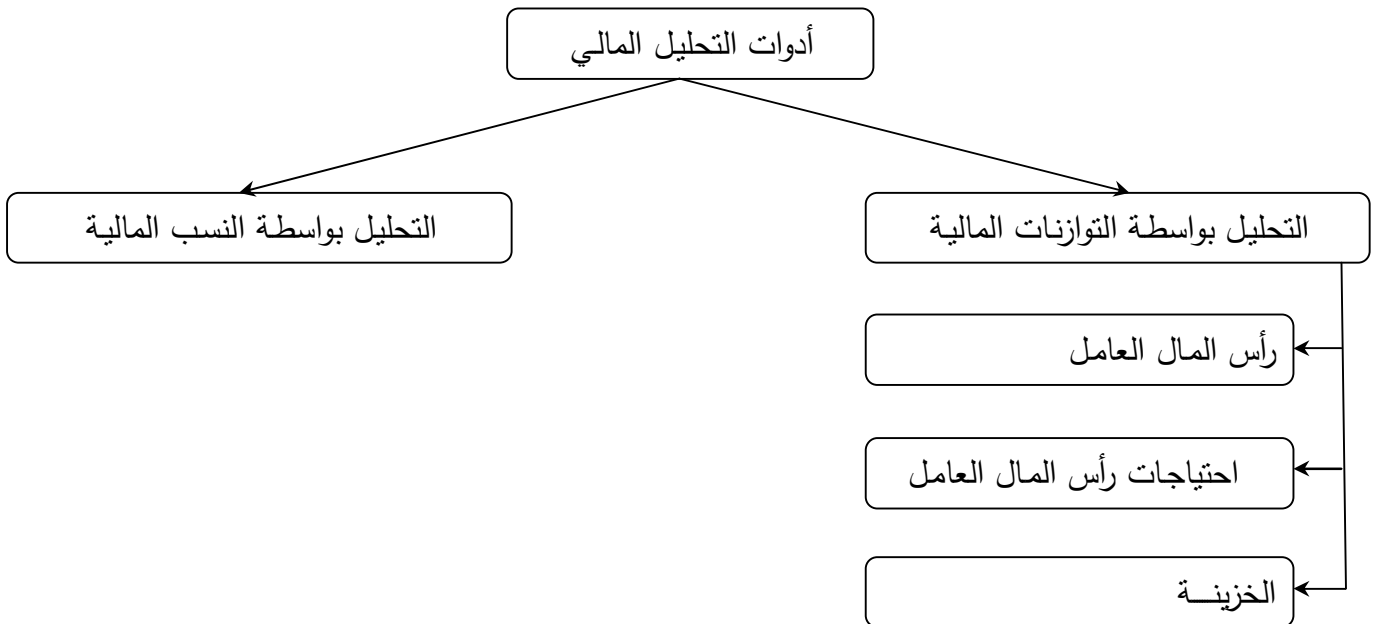
محتويات المحاضرة :

1. تمهيد.
2. رأس المال العامل.
3. احتياجات رأس المال العامل.
4. الخزينة.

### 1. تمهيد :

يُستعمل التحليل المالي من أجل معرفة الحالة المالية للمؤسسة خلال لحظة أو فترة زمنية معينة من نشاطها و ذلك من خلال تحليل الميزانية التي تظهر التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية للمؤسسة و التي تنتج عن سياسات مالية متبعة داخلها، و للتوصل إلى معرفة الحالة المالية لآبد من استعمال أدوات و وسائل توصلنا إلى الحكم على الوضعية المالية الحاضرة أو المستقبلية، و نجد من بين هذه الأدوات : التحليل بواسطة التوازنات المالية و التحليل بواسطة النسب المالية.

و يمكن للشكل التالي أن يوضح أدوات التحليل المالي :



الشكل رقم (05) : أدوات التحليل المالي

يعتبر رأس المال العامل إحدى المفاهيم الأساسية في المالية، و قد أحصى الكاتب الفرنسي المشهور في مجال المالية (Pierre Conso) أكثر من عشرين وصف و تعريف لرأس المال العامل و ذلك ناتج عن تعدد طرق الحصول على معناه و مفهومه، إلا أننا سنحاول تحديد مفهومه من خلال تعريفه، كيفية حسابه، و إجراء تطبيق عليه.

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات ممولة من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة التي لا نستطيع تحصيلها أو تحويلها إلى نقود إلا بعد مدة طويلة لذا يستوجب تمويلها من قبل الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في مدة قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى السيولة في مدة قصيرة و هذا ما نعني به التوازن المالي.

نلاحظ أن عناصر الأصول المتداولة و عناصر الديون قصيرة الأجل تختلف في المدة و في القيمة، فيمكن أن تكون ديون قصيرة الأجل تستحق التسديد في مدة معينة أقصر من تاريخ تحقيق عناصر الأصول المقابلة، أي أن المؤسسة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل التحصيل على حقوقها لدى الغير، و هذه الحالة تضع المؤسسة في حالة صعبة تجاه دائئها، لذا فإن حقوق المؤسسة في مجموعها يجب أن تكون مدة تحصيلها أقل من مدة استحقاق ديونها، و هناك مشكل آخر يطرحه المخزون الذي قد لا تتحكم المؤسسة في مدته و بالتالي يؤثر على التوازن المالي لها.

إذن فالحل الذي يجب على المؤسسة أن تحققه هو توفير هامش أو فائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة.

### 1.2. تعريف رأس المال العامل :

رأس المال العامل هو ذلك الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن الأصول الثابتة.

و نظرا لهدف رأس المال العامل فإن حجمه يجب أن يكون ذو قيمة أكبر كلما كانت الأخطار التي تؤثر على الأصول المتداولة أكبر، و كلما كانت حركة الأصول المتداولة أبطأ، و نلاحظ من هنا أن رأس المال العامل يختلف باختلاف المؤسسات في نفس القطاع الاقتصادي و من قطاع إلى آخر، فيكون غالبا أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى و بطئها في الثانية، و قد تختلف في نفس المؤسسة و ذلك مع الزمن باختلاف المؤثرات عليه، إذن الحد الأدنى لرأس المال العامل يجب أن يكون أكبر من الصفر (موجب)، أما الحد الأقصى له فهو ألا يكون يغطي مجموع المخزونات و القيم القابلة للتحقيق، نظرا لأن الأموال الدائمة التي يتكون منها تكلف المؤسسة فوائد (خاصة الديون طويلة الأجل) بينما

الأصول المتداولة غالبا ما لا تحقق فوائد لذا يجب على المؤسسة أن تستثمر أموالها في العناصر الأكثر مردودية (الاستثمارات و المخزونات) أي عليها بالعمل على تمويل مخزوناتها و حقوقها بالديون القصيرة الأجل دون الإسراف في التمويل بالديون الطويلة الأجل.

## 2.2 حساب رأس المال العامل :

يحسب رأس المال العامل وفق العلاقات التالية :

$$FR = CP \text{ ó } AI$$

$$FR = AC \text{ ó } DCT$$

حيث :

**FR** : Fonds de Roulement ( رأس المال العامل )

**CP** : Capitaux Permanents ( الأموال الدائمة )

**AI** : Actif Immobilisé ( الأصول الثابتة )

**AC** : Actif Circulant ( الأصول المتداولة )

**DCT** : Dettes à Court Terme ( الديون القصيرة الأجل )

و الشكل التالي يوضح كيفية تحديد رأس المال العامل :

الأصول الدائمة (CP)	الأصول الثابتة (AI)
رأس المال العامل (FR)	رأس المال العامل (FR)
الديون القصيرة الأجل (DCT)	الأصول المتداولة (AC)

**الشكل رقم (06) :** تحديد رأس المال العامل

### 3.2. تطبيق :

لدينا الميزانية المالية المختصرة التالية (التمرين رقم 01 من السلسلة الأولى) :

الخصوم		الأصول	
المبلغ	اسم الحساب	المبلغ	اسم الحساب
561050	أموال خاصة	488950	أصول ثابتة
80800	ديون طويلة الأجل	147500	مخزونات
295200	ديون قصيرة الأجل	300600	حقوق
<b>937050</b>	<b>مجموع الخصوم</b>	<b>937050</b>	<b>مجموع الأصول</b>

في هذه الحالة نقوم بحساب رأس المال العامل بالطريقة التالية :

$$FR = CP \text{ ó } AI = 641850 \text{ ó } 488950 = 152900.$$

$$FR = AC \text{ ó } DCT = 448100 \text{ ó } 295200 = 152900.$$

### 3. احتياجات رأس المال العامل (BFR) :

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر إضافة للقيم الثابتة و هي المخزونات و المدينون، و هذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل متجددة و هي الديون الممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة، هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة و يجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل و هو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها و مدينوها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، و إذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، و نلاحظ أن القيم الجاهزة لا تعتبر من احتياجات الدورة و كذلك السلفات المصرفية و هي ديون سائلة مدتها قصيرة جدا فهي لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقترض غالبا في آخر الدورة للتسوية.

### 1.3. تعريف احتياجات رأس المال العامل :

احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الفرق بين احتياجات الدورة و مواردها، أي ذلك الفرق في الأموال بين مجموع قيم الاستغلال (المخزونات)، القيم غير الجاهزة و مجموع الديون قصيرة الأجل دون سلفات مصرفية.

### 2.3 حساب احتياجات رأس المال العامل :

يحسب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية :

$$\mathbf{BFR = BE - RE}$$

$$\mathbf{BFR = (S + VND) \acute{o} (DCT - AB)}$$

حيث :

**BFR** : Besoin en Fonds de Roulement ( احتياجات رأس المال العامل )

**BE** : Besoin d'Exploitation ( احتياجات دورة الاستغلال )

**RE** : Ressources d'Exploitation ( موارد دورة الاستغلال )

**S** : Stocks ( المخزونات )

**VND** : Valeurs Non Disponible ( قيم غير جاهزة )

**DCT** : Dettes à Court Terme ( الديون القصيرة الأجل )

**AB** : Avances Bancaires ( سلفات مصرفية )

### 3.3. تطبيق :

تطبيقا على نفس المثال السابق نجد أن :

$$\mathbf{BFR = BE \acute{o} RE}$$

$$= (S + VND) \acute{o} (DCT - AB)$$

$$= (147500 + 36600) \acute{o} (295200 \acute{o} 76200)$$

$$= 184100 \acute{o} 219000 = \acute{o} 34900$$

#### 4. الخزينة (TR) :

1.4. تعريف الخزينة : خزينة المؤسسة هي مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية، و هي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة استغلالية.

#### 2.4 حساب الخزينة :

تحسب الخزينة وفق العلاقات التالية :

$$TR = FR \acute{o} BFR$$

$$TR = VD - AB$$

حيث :

TR : Trésorerie ( الخزينة )

FR : Fonds de Roulement ( رأس المال العامل )

BFR : Besoin en Fonds de Roulement ( احتياجات رأس المال العامل )

VD : Valeurs Disponible ( قيم جاهزة )

AB : Avances Bancaires ( سلفات مصرفية )

#### 3.4. تطبيق :

تطبيقا على نفس المثال السابق نجد أن :

$$TR = FR \acute{o} BFR = 152900 \acute{o} ( \acute{o} 34900 ) = 187800.$$

$$TR = VD \acute{o} AB = 264000 \acute{o} 76200 = 187800.$$



## المحاضرة الرابعة : أدوات التحليل المالي (التحليل بواسطة النسب المالية)

محتويات المحاضرة :

1. تمهيد.
2. أنواع النسب المالية.
3. مقارنة الميزانيات.

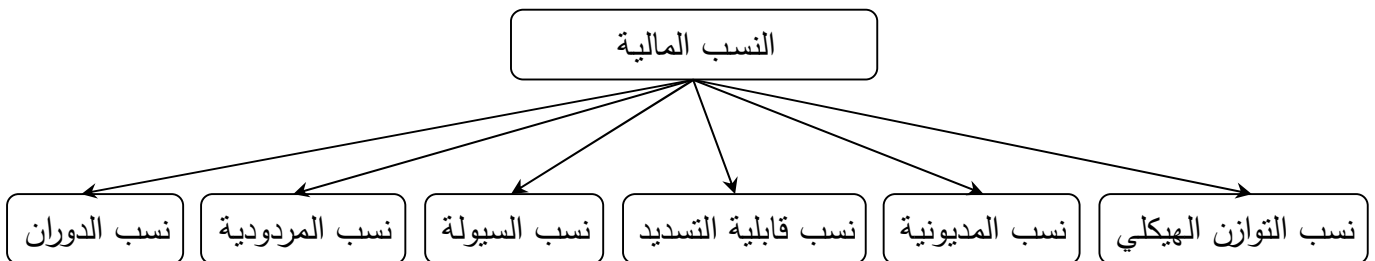
### 1. تمهيد :

النسبة المالية هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي، و هذه القيم تؤخذ من الميزانية و/أو من جدول تحليل الاستغلال، حيث تمكن المقارنة بين مختلف النسب من إعطاء حكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

يوجد عدد لا نهائي من النسب المالية، إلا أنه ليست جميعها ذات معنى مهم، لذا يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المهمة و يتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق، مع العلم أن النسب المالية المستعملة تختلف باختلاف نوع المؤسسة و أهداف المحلل المالي.

### 2. أنواع النسب المالية :

هناك عدة تقسيمات للنسب المالية المستعملة في التحليل المالي، و ذلك حسب أهداف المحللين الماليين و حسب اختلاف توجهاتهم و تصوراتهم للوظيفة المالية في المؤسسة، لذلك سنحاول تقسيم هذه النسب إلى ستة أنواع رئيسية يحتوي كل نوع منها على نسبة أو مجموعة من النسب المالية، و يمكن للشكل التالي أن يوضح أنواع النسب المالية :



الشكل رقم (07) : أنواع النسب المالية

## 1.2. نسب التوازن الهيكلي :

1.1.2. نسبة التمويل الدائم : إنطلاقاً من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة و الاستعمالات الثابتة فإنه على مسيري المؤسسة أن يحققوا على الأقل التساوي بين هذين العنصرين، و إذا تحقق هذا التساوي فإن النسبة ( الأموال الدائمة / الأصول الثابتة ) تتساوى مع الواحد، و هذا يدل على إنعدام رأس المال العامل، و حتى تعمل المؤسسة بارتياح و أمان يجب عليها أن تحقق نسبة تمويل دائم أكبر من الواحد.

2.1.2. نسبة التمويل الذاتي : و هي مكملة للنسبة الأولى و تحسب بالعلاقة ( الأموال الخاصة / الأصول الثابتة )، و تعطينا هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، و إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة، و في حالة ارتفاع هذه النسبة عن الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمول قيمها الثابتة بأموالها الخاصة و هناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى الديون طويلة الأجل لتمويل الأصول المتداولة، و هذا ما ليس مفيداً للمؤسسة نظراً لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد و الأصول المتداولة ليس لها فوائد.

## 2.2. نسب المديونية :

1.2.2. نسبة الاستقلالية المالية : من الطبيعي أن الاستقلالية المالية للمؤسسة تتعلق بمديونيتها، إذن ففي هذه النسبة نقوم بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الديون ( الأموال الخاصة / مجموع الديون )، أو بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم ( الأموال الخاصة / مجموع الخصوم )، و فيما يخص النسبة الأولى فيجب أن تكون بين 1 و 2، أما النسبة الثانية فلا يجب أن تتخفف عن 0.5 و تعطي نفس المعنى مع النسبة الأولى.

## 3.2. نسب قابلية التسديد :

1.3.2. نسبة قابلية التسديد : إن المؤسسة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس و بالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها، فإن حلها الوحيد و النهائي هو التصفية أي بيع موجوداتها ( الأصول ) لتسديد ديونها، و في هذه النسبة نقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها ( مجموع الديون / مجموع الأصول )، و كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير، و يستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5.

## 4.2. نسب السيولة :

1.4.2. نسبة سيولة الأصول : بمقارنة الأصول المتداولة مع مجموع الأصول نستنتج مدى سيولة أصول المؤسسة و ذلك بالنسبة ( الأصول المتداولة / مجموع الأصول )، و يستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.5 أي أن تكون الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة.

2.4.2. نسبة السيولة العامة : و هي تساوي ( الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل ) و هي تبين الجزء من الديون القصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة، و يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، و إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في وضعية مالية سيئة أو خطيرة و عليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة الأجل أو رأسمالها الخاص، أو بتخفيض ديونها القصيرة و زيادة أموالها المتداولة.

3.4.2. نسبة السيولة الخاصة : و تحسب بالعلاقة ( الحقوق / الديون قصيرة الأجل ) و هي تقيس مدى تغطية الديون القصيرة الأجل بواسطة الحقوق، و حدود هذه النسبة في الحالات العادية بين 0.3 و 0.5.

4.4.2. نسبة السيولة الحالية : و هي تساوي ( القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل )، و بواسطة هذه النسبة نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت و بين الديون قصيرة الأجل، و حدود هذه النسبة في الحالات العادية تكون محصورة بين 0.2 و 0.3.

## 5.2. نسب المردودية :

تحسب مردودية المؤسسة أو العائد من وراء استعمال مجموعة موجوداتها بقيمة النتيجة الصافية، إلا أن هذه القيمة لا تبين لنا العائد الحقيقي إلا بالمقارنة مع الممتلكات أو الأموال المستعملة أي بحسابها بالنسبة المئوية، و من بين نسب المردودية نجد :

1.5.2. نسبة المردودية الإجمالية : و هي تساوي ( رقم الأعمال / الأموال الدائمة ) x 100.

2.5.2. نسبة المردودية الحالية : و هي تساوي ( رقم الأعمال / الأموال الخاصة ) x 100.

## 6.2. نسب الدوران :

تهتم المؤسسة بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح ممكن لأن كل دورة تؤدي إلى تحقيق فوائد، و من النسب التي تبين سرعة دوران بعض عناصر الأصول نجد :

1.6.2. مدة دوران الزبائن = [ 90 x ( الزبائن + أوراق القبض ) ] / مبيعات الفصل الأخير.

2.6.2. مدة دوران الموردين = [ 90 x ( الموردين + أوراق الدفع ) ] / مشتريات الفصل الأخير.

### 3. مقارنة الميزانيات :

نقصد بمقارنة الميزانيات المقارنة بين ميزانية مؤسسة معينة خلال سنتين أو أكثر، أو المقارنة بين ميزانية مؤسستين مختلفتين أو أكثر، إذ تمكن هذه المقارنة من إظهار التغيرات التي تطرأ على الميزانية خلال سنوات معينة أو الفروقات في حالة مقارنة ميزانتي مؤسستين مختلفتين، و تتم المقارنة باستعمال أدوات التحليل المالي بنوعها : مؤشرات التوازنات المالية و النسب المالية المختلفة، كما يمكننا المقارنة باستعمال ميزان التغيرات.

#### 1.3. المقارنة باستعمال أدوات التحليل المالي :

في هذا النوع من المقارنات نقوم بحساب مختلف مؤشرات التوازن المالي و كذا مختلف النسب المالية، و نقوم بالمقارنة مع التعليق على مختلف الحالات الإيجابية و السلبية ثم إعطاء أحكام عن الحالة المالية لطرفي المقارنة.

#### 2.3. المقارنة باستعمال ميزان التغيرات :

ميزان التغيرات هو جدول بواسطته نستطيع تحديد التغيرات أو الفروقات في قيم عناصر الميزانية أي التغيرات أو الفروقات في الموارد و الاستعمالات، و الجدول التالي يبين الشكل النموذجي لميزان التغيرات :

التغيرات		الميزانية (2)	الميزانية (1)	عناصر الميزانية
الموارد	الاستعمالات			
زيادة الأصول / نقص الخصوم	زيادة الأصول / نقص الخصوم			
<b>الأصول</b>				
-	-	-	-	الأصول الثابتة
-	-	-	-	المخزونات
-	-	-	-	الحقوق
-	-	-	-	المجموع
<b>الخصوم</b>				
-	-	-	-	الأموال الخاصة
-	-	-	-	الديون طويلة الأجل
-	-	-	-	الديون قصيرة الأجل
-	-	-	-	المجموع

**الجدول رقم (03) : ميزان التغيرات**

## المحاضرة الخامسة : جدول حسابات النتائج (TCR)، و التمويل الذاتي (AF).

**TCR** : Tableau des **C**omptes de **R**ésultats.

**AF** : Autofinancement.

محتويات المحاضرة :

1. تمهيد.
2. جدول حسابات النتائج.
  - 1.2. تعريف جدول حسابات النتائج.
  - 2.2. الشكل النموذجي لجدول حسابات النتائج.
  - 3.2. العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج.
3. التمويل الذاتي.
  - 1.3. تعريف التمويل الذاتي.
  - 2.3. الفائض النقدي.
  - 3.3. حساب التمويل الذاتي.
  - 4.3. استعمالات التمويل الذاتي.

### 1. تمهيد :

إن عملية التحليل المالي تنقسم إلى قسمين : تحليل الوضعية المالية باستعمال الميزانية و تحليل استغلال المؤسسة باستعمال حسابات التسيير أو جدول حسابات النتائج، و قد تطرقنا في المحاضرات السابقة إلى القسم الأول من التحليل المالي أي تحليل الميزانية، و سنتطرق الآن إلى الجزء الثاني و هو تحليل استغلال المؤسسة.

### 2. جدول حسابات النتائج :

#### 1.2. تعريف جدول حسابات النتائج :

جدول حسابات النتائج هو وثيقة محاسبية تحدد مختلف مستويات النتائج لدورة مالية معينة، حيث يسجل فيها كل التكاليف و النواتج العائدة للدورة المالية و غير المالية ( خارج الاستغلال).  
يعتبر جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية إجبارية بالنسبة للمؤسسة و كذلك الميزانية، و هذا ما تنص عليه المادة رقم 10 من القانون التجاري الجزائري.

2.2. الشكل النموذجي لجدول حسابات النتائج :

الأرصدة		اسم الحساب	رقم الحساب
دائن	مدين		
		مبيعات البضائع	70
		بضائع مستهلكة	60
		<b>الهامش الإجمالي</b>	<b>80</b>
		الهامش الإجمالي	80
		إنتاج مباع	71
		إنتاج مخزن	72
		إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة	73
		خدمات مقدمة	74
		تحويل تكاليف الإنتاج	75
		مواد و لوازم مستهلكة	61
		خدمات	62
		<b>القيمة المضافة</b>	<b>81</b>
		القيمة المضافة	81
		إيرادات مختلفة	77
		تحويل تكاليف الاستغلال	78
		مصاريف العاملين	63
		ضرائب و رسوم	64
		مصاريف مالية	65
		مصاريف متنوعة	66
		مخصصات الإهلاك	68
		<b>نتيجة الاستغلال</b>	<b>83</b>
		إيرادات خارج الاستغلال	79
		تكاليف خارج الاستغلال	69
		<b>نتيجة خارج الاستغلال</b>	<b>84</b>
		نتيجة الاستغلال	83
		نتيجة خارج الاستغلال	84
		<b>النتيجة الإجمالية للدورة</b>	<b>880</b>
		ضرائب على الأرباح	889
		<b>النتيجة الصافية للدورة</b>	<b>88</b>

### 3.2. العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج :

نقصد بالعناصر المكونة لجدول حسابات النتائج مجموعة النتائج الوسيطة التي يعطيها هذا الجدول و كيفية توزيعها إلى غاية الوصول إلى النتيجة السنوية الصافية، و يمكننا التطرق إلى هذه النتائج فيما يلي :

#### 1.3.2. الهامش الإجمالي :

هو الفرق بين المبيعات من البضاعة و تكاليف شرائها حيث يكون البيع للمواد على حالتها التي اشترت عليها أي دون إجراء تغييرات على طبيعتها، و يكون هذا الحساب في المؤسسات التجارية، يعتبر الهامش الإجمالي الذي ينتج أساسا في النشاط العادي للمؤسسة التجارية مفهوم ذو أهمية بالغة في تسييرها لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، و نظرا لما له من معنى أكثر من رقم الأعمال لأن هذا الأخير يشمل كل من الأرباح و تكاليف الشراء، أما الهامش الإجمالي فهو الصافي بعد طرح تكلفة الشراء للمواد المباعة التي تمثل أكبر عنصر تكلفة في المؤسسة التجارية و تتعلق بها النتيجة النهائية، لذا كلما زادت قيمتها كانت هناك إمكانية انخفاض النتيجة النهائية.

#### 2.3.2. القيمة المضافة :

القيمة المضافة تعني الثروة الإضافية المنشأة في المؤسسة باستعمال خدمات و موارد الغير بالإضافة إلى وسائلها الخاصة، و تمثل القيمة المضافة حسابيا الفرق بين الإنتاج من جهة و الاستهلاك الوسيط من السلع و الخدمات المتحصل عليها من الغير و المستعملة في هذا الإنتاج من جهة ثانية، و حسب المخطط الوطني للمحاسبة تكون القيمة المضافة في المؤسسات التجارية مساوية إلى الفرق بين الهامش الإجمالي ناقص اللوازم و الخدمات المستهلكة، أما في المؤسسات الصناعية أو الإنتاجية فتساوي إلى الفرق بين الإنتاج المباع و الإنتاج المخزن و إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة و تحويل تكاليف الإنتاج و الخدمات المقدمة من جهة و الحسابين للاستهلاك من المواد و اللوازم و الخدمات من جهة ثانية، بينما في المؤسسات المختلطة ( تجارية و صناعية ) فتكون القيمة المضافة مساوية إلى الهامش الإجمالي مضافا إليه الفرق بين العناصر المنتجة و بين الاستهلاكات من المواد و الخدمات.

#### 3.3.2. نتيجة الاستغلال : تمثل نتيجة الاستغلال العادي و الأساسي لدورة معينة.

#### 4.3.2. النتيجة خارج الاستغلال : تمثل نتيجة النشاط الاستثنائي للمؤسسة.

#### 5.3.2. النتيجة الإجمالية للدورة : تمثل مجموع نتيجة الاستغلال و النتيجة خارج الاستغلال.

#### 6.3.2. النتيجة الصافية للدورة : تمثل النتيجة الإجمالية مطروح منها قيمة الضريبة على الأرباح.

### 1.3. تعريف التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي للمؤسسة هو إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها، و هذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة، و هذه النتيجة يضاف إليها عنصرين هامين هما الاهتلاكات و المؤونات.

### 2.3. الفائض النقدي.

إن اعتبار النتيجة وحدها مصدر لتمويل المؤسسة ذاتيا أو كمقياس لدرجة مردودية المؤسسة لا يمكن أن يكون كاملا و صحيحا لأن المؤسسة تستعمل طرقا معينة من الاهتلاكات و المؤونات التي تؤثر على تحديد النتيجة النهائية للمؤسسة، و في هذه الحالة ( حساب الفائض النقدي و قدرة التمويل الذاتي ) تعتبر الاهتلاكات و المؤونات إيرادات و ليست تكاليف، و تكون صيغة حساب الفائض النقدي كما يلي :

$$\text{الفائض النقدي} = \text{النتيجة} + \text{الاهتلاكات} + \text{المؤونات}$$

### 3.3. حساب التمويل الذاتي:

إن مبلغ النتيجة الصافية المحصل عليها و التي تكون أحد عناصر الفائض النقدي الصافي ليست نهائية أو تحت تصرف المؤسسة النهائي، لأنها سوف توزع إلى الشركاء أو العمال، و لهذا فالمقدار الذي تستطيع المؤسسة أن تتصرف فيه فعلا بعد نهاية الدورة يتكون من قيمة النتيجة الصافية غير الموزعة و الاهتلاكات و المؤونات، إذن هذه القيمة تعبر عن قدرة المؤسسة في تمويل نفسها بنفسها، و تكون صيغة حساب التمويل الذاتي كما يلي :

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{الفائض النقدي الصافي} - \text{الأرباح الموزعة}$$

### 4.3. استعمالات التمويل الذاتي:

- يمكن استعمال مبلغ التمويل الذاتي في :
- تمويل الاستثمارات.
  - دفع فوائد الأسهم و السندات.
  - تصحيح أو تعديل عدم كفاية رأس المال العامل، أي استعمال مبلغ التمويل الذاتي في تحقيق التوازن المالي و ذلك برفع الأموال الخاصة.